**بسم الله الرحمن الرحيم**

**البحث المقدم لندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية في إسطنبول**

**في 6 و 7 ك 2 عام 2012**

**من قبل الباحث الفريق الركن (م ) رعد الحمداني بعنوان**

**الخيارات الإستراتيجية المحتملة للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية ما بعد الإنسحاب العسكري الأميركي من العراق**

**تعريف الإستراتيجية العسكرية**

**1**.هناك أكثر من تعريف للإستراتيجية العسكرية ،لكن التعريف أدناه كان معتمدا في القوات المسلحة العراقية الأصيلة ويعتبر من أفضل ما عرف هذا المصطلح :-

((هي فن وعلم أستخدام القوات المسلحة أو التلويح بأستخدامها لتحقيق أهداف السياسة ،وهي التطبيق العملي للعقيدة العسكرية التي هي ظل العقيدة السياسية في ميادين الصراع )) ،والإستراتيجية العسكرية وبالتنسيق مع الإستراتيجيات الأخرى كالسياسية الدبلوماسية والأقتصادية والثقافية/ الأعلامية تمثل السياسة العليا للدولة .

والإستراتيجية هي ناتج أنماط تفكير مختلفة تخدم غاية السياسة العليا ، وهي كذلك ناتج رؤى بعيدة وفق المعطيات والموارد المتيسرة لتفكيك وتحليل المعضلات الإستراتيجية التي تعترض طريق الوصول لأهداف السياسة العليا، ومن خلال التحليل العام للغاية السياسية العليا إذ يتم تحديد الأهداف الرئيسية أولا ثم الأهداف الثانوية ،والتي يقبل بها في حالة عدم التمكن من تحقيق الأهداف الرئيسية ،ثم من خلال تحقيق كلا النوعين من هذه الأهداف ،يمكن الخروج بأهداف مكتسبةكناتج أضافي وترصين لتلك الأهداف ،وبهذا تكون بمثابة مرشد علمي وعملي يستند على النظريات والخبرة والتحليل الصائب،وهي ليست خطة عامة واحدة جامدة ولكنها أسلوب في التفكير يسمح بتصنيف الأحداث حسب أهميتها وأسبقية معالجتها، واختيار أفضل الوسائل الملائمة والفعالة، فلكل موقف إستراتيجي معين للدولة يجب أن تنسجم معه الإستراتيجية العسكرية ،مما يتطلب الكثير من المرونة في بنائها وتوصيفها ، وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائبا في ظروف معينة وغارقا في الخطأ في ظروف أخرى،ويعتمد ذلك على مهارة السياسيين والقيادات العليا للقوات المسلحة.ومكونات الإستراتيجية العسكرية نابعة بالأساس من القدرة الشاملة للدولة كالفكرية والاقتصادية والبشرية ضمن التحديدات الجغرافية ونتاج تاريخ الدولة والمجتمع (الثقافة العامة) وما ينعكس منها على مستوى الثقافة والتعليم لمنتسبي القوات المسلحة للبلد المعني،وخاصة على مستوى القيادات العليا ،مما يحدد نوعية القوات وطبيعة تسليحها والقدرة على إستخدامها والمدى المتاح في إدارة سلسلة مترابطة من المعارك على المستويين التعبوي والعملياتي نحو تحقيق أهداف كبرى (إستراتيجية ).

2.كذلك تتحكم عوامل عديدة غير منظورة في بناء الإستراتيجية العسكرية منها الرؤى والأفكار السياسية الطاغية أو الدينية للقوى السياسية الحاكمة وكذلك طبيعة الحوض الجيوسياسي للأقليم والدوافع الجيوبوليتكية للدولة والمجتمع (الطبيعة الجغرافية للوطن ومنابع المصالح الاقتصادية للمجتمع) وعلاقة الدولة بالقوى الأقليمية والدولية المؤثرة.

في حين يعرف الأمن الوطني :\_ أنه مجموعة من الرؤى والأفكار والسياسات التي تقوم بها الدولة في جميع المجالات السياسية والأقتصادية والعسكرية والاجتماعية لحماية وتأمين كيانها السياسي وأستقرارها وأزدهارها من الأخطار الداخلية والخارجية وفق طبيعة وقدرات الدولة ومستواها الدولي مع مراعات التوازنات الأقليمية والدولية لضمان أمنها،ومن هذا المنطلق يتم بناء الخطط الإستراتيجية العسكرية والأمنية.

**كيف ينظر العراقيون للإنسحاب العسكري الأميركي من العراق؟**

3. هناك حيرة وارتباك كبيرين ونظرة مشتتة حول القرار الأميركي بالانسحاب العسكري من العراق على ضوء الاتفاقية الأمنية (صوفا )التي عقدت ما بين البلدين عام 2008 وبطريقة تجعل العراق والعراقيين في مواجهة حزمة من الاحتمالات المفتوحة أيسرها يشكل مخاوفا مرعبة للعودة لصراعات محلية عنيفة ،في ظل نفوذ إيراني كبير ضمن مساحات كبيرة من السياسة والأمن والأقتصاد والمجتمع العراقي ،مما تضع العراق في مجاهل أفاق مظلمة ،ناهيك عن طبيعة الرؤية العامة للشعب العراقي لتطور الأحداث في بلدهم ، فعلى الرغم من مضي قرابة تسع سنوات على احتلال العراق لم تكن للعراقيين نظرة مكتملة وفهم مقنع للسياسة الأمريكية تجاه العراق ،في ظروف إنسانية معقدة لم يتفق العراقيون فيها على قائمة موحدة للأصدقاء والأعداء خلال هذه المدة الطويلة ؟ولم يستطع العراقيون فهم المنطق وراء ما يعتبرونه عدم الاكتراث الأمريكي لواقع ومستقبل العراق،إذ كان هناك الكثير من الاستغراب بين المواطنين العراقيين والنخبة السياسية حول الموقف الأمريكي من تبني هذا النظام السياسي العراقي المضطرب في واقع الهيمنة الإيرانية المتعاظمة؟ يقابله نفوذ تركي يتطور بسرعة ملفتة،قد يكون مطلوبا للتوازن من خلال المنظور الوطني العراقي ؟ لضمان وحدة التراب العراقي تجاه القوى التي تعمل على تقسيمه لدويلات عرقية وطائفية ،،ذات الوقت الذي تدعي الولايات المتحدة بأنها تشجع لوجود علاقة حقيقية طويلة الأمد مع العراق ؟ لقد عبر العديد من العراقيين عن خيبة أملهم ودهشتهم من الصمت الأمريكي حول انتهاك الحكومة العراقية لكل مقومات بناء الديمقراطية في بلدهم في ظل غياب مخيف لحقوق الإنسان ،وخاصة حملة الاعتقالات الأخيرة الواسعة والعنيفة في صفوف القوى الوطنية الرافضة للنفوذ الإيراني في العراق قبيل زيارة المالكي للولايات المتحدة ،ثم هذا الإنقلاب على الشركاء من القائمة العراقية والمتمثلة بالقيادات العربية السنية كنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ،،إضافة لانعدام الخدمات الأساسية ، وزيادة القيود على الحقوق والحريات الفردية ولتنامي البطالة والفساد المالي والإداري وحتى الأخلاقي في ظل سياسة طائفية لا تحتاج إلى تقديم البراهين لإثبات صحة هذا الرأي .

4.لقد لاحظ العراقيون عموما بأن إدارة الرئيس ( اوباما ) نفذت الاتفاقية الأمنية لعام 2008 بإتقان لحسابات داخلية في الأساس لضمان تحقيق الوعود الانتخابية للديمقراطيين ليعبروا من خلالها نحو الولاية الثانية بقيادة الرئيس (أوباما )،وعلى حساب مستقبلهم ، وقد تسارعت وتيرة انسحاب القوات الأمريكية منذ شهر حزيران 2011 ، لكنها لم تفي بما نصت عليه تلك الاتفاقية في تطوير العلاقات مع العراق ،وبالوقت الذي يعتقد فيه العراقيون أن الرئيس اوباما غير مهتم في شؤون بلدهم منذ تسلمه الإدارة الأميركية حين أوكل الملف العراقي لنائبه السيد بايدن بالوقت الذي تعد به الإدارة الأميركية إستراتيجية عليا جديدة لمواجهة تحديات دولية كبرى تهدد مدة بقاء الولايات المتحدة كقطب دولي أوحد.

في حين أن للحزبين الكرديين (الديمقراطي والاتحاد ) شكوكا حقيقية حول جدية الالتزام الأمريكي بالمادة 140 من الدستور العراقي (من الناحية القانونية أن هذه المادة قد ألغيت بالتقادم في نهاية عام 2008)، ويشعرون بالقلق إزاء استمرار تراجع الدور الأمريكي في العراق . إذ يجد الأكراد الولايات المتحدة تقدم وعودا كثيرة ومنوعة من اجل حل قضية المناطق المتنازع عليها (مصطلح يشير للمنازعات الدولية فقط لكن أستخدم عن قصد سيئ في القضايا الداخلية العراقية ) ، لكنها لا تعمل على الوفاء بتلك التعهدات ،في حين أنهم اعتمدوا على صداقتهم مع الولايات المتحدة ، لكن البعض منهم بات يرى أن هذه العلاقة قد تصبح من جانب واحد ،وهل حقيقة ما إذا كانت الولايات المتحدة لازالت ترى إن إقليمهم سيضل عنصرا قويا في صالحها ؟،وعليه نرى قيادات الأقليم الكردي تسعى اليوم جاهدة من أجل استثمار ميداني للهيمنة على (المناطق المتنازع عليها) قبيل انتهاء الانسحاب الأميركي،كما لاحظنا ذلك في موضوع أعلان (أقليم ديالى ) عندما عرض موضوع المساندة الكردية مقابل التنازل عن منطقة خانقين ونواحيها الأربع لصالح الأقليم الكردي ؟!؟!

**5**..**في الحقيقة أن ازمة العراق الجديدة ستبدأ بعد انسحاب القوات الامريكية، لأن الهويات الطائفية فيه تقدمت على الهوية الوطنية الجامعة والموحدة،ولصالح الأهداف القومية الإيرانية بالدرجة الأولى، ولأن النخبة السياسية التي جاءت مع الاحتلال وترعرعت في ظل حمايته، قدمت نموذجا فريدا في الفساد ونهب الثروات، وقتل الروح الوطنية، وبالتالي الفشل المخجل في اقامة دولة مدنية عنوانها الحريات العامة والمساواة والقضاء العادل المستقل،إضافة لما يتاح من فرص للتنافس غير الشؤيف للإستئثار بالسلطة وتعزيز المكتسبات الحزبية والشخصية الضيقة مما يفتح المجال واسعا لاحتمالات نزاع مفتوح ما بين القوى الحاكمة ذاتها .**

**كيف ينظر النظام السياسي العراقي للإنسحاب العسكري الأميركي؟**

6.مما لاشك فيه أن معظم القوى الأساسية للنظام السياسي العراقي خاضعة أو موالية للسياسة الإيرانية بشكل عام وفق معطيات عديدة معروفة للجميع ،**بل هذه القوى من الناحية العملية تشكل أذرعا متوازية للإستراتيجية الإيرانية في العراق لضمان العديد من الأهداف القومية الإيرانية في العراق**،مما ينعكس ذلك على رؤية تلك القوى للإنسحاب العسكري الأميركي من العراق ،كخلاص من قدرة مؤثرة تحددها في الوصول إلى أهدافها الشخصية والحزبية والعقائدية ،وتزيد من فسحة العمل والمناورة السياسية والميدانية لها ،ولترسيخ مكتسباتها سواء ذلك أتفق مع القواعد الأخلاقية أو المادية أو القانونية أم لم يتفق ،مما يشكل نصرا معنويا وماديا لها بأسم التحرر من القوى المحتلة وبهذا قد جيرت لحسابها كل نتائج المقاومة العراقية الوطنية ،كذلك يعطيها ضمانا لمستقبل أفضل يرتبط والمكاسب القومية الإيرانية،ذات الوقت الذي تتخوف كثيرا من أن **هذا الإنسحاب سيفتح المجال واسعا لبدائل أميركية في العراق وبطرق غير مباشرة** ،منها تشجيع تحول المحافظات غير المنسجمة مع سياسة المركز إلى أقاليم ،وظهور مسببات نزاعات جديدة تضعف من قدرة الدولة المركزية كثيرا ،مما يجعلها في مواجهات سياسية وأمنية عديدة ومتنوعة تساهم بها معظم القوى المناهضة في الداخل والخارج للنفوذ الإيراني في العراق ،قد تؤدي إلى أنهيار الوضع العام في العراق ،**مما يضع العراق أمام خيارات أممية من خلال مجلس الأمن الدولي بتفعيل البند السابع الذي يمنح حق إسقاط النظام السياسي العراقي وفقا لشرعية القانون الدولي ؟،مما سيؤدي إلى تغيير قواعد العملية السياسية برمتها في العراق ،وهذا الخطر سيتضاعف إذا ما أنهار النظام السوري ،أو في حالة توجيه سلسلة من الضربات الجوية والصاروخية الأميركية /الإسرائيلية إلى المنشاءات النووية الإيرانية ،والتي سيدخل ضمنها منظومات القيادة والسيطرة ومنظومات الدفاع الجوي ووسائل النقل الإستراتجي في عموم الساحة الإيرانية .**

**الفوائد الإستراتيجية من الإنسحاب للولايات المتحدة**

7.انهى الجيش الامريكي في الشهر الأخير من عام 2011 رسميا الحرب في العراق، وانزل العلم الامريكي عن آخر قواعده العسكرية بعد أيام ، وسط اكبر مهرجان احتفالي مبطن بالعديد من الأطاريح الخادعة والمضللة لأغراض سياسية بحتة والذي حضره نائب الرئيس الأميركي (جو بايدن ) و(ليون بانيتا )وزير الدفاع الأميركي وعدد من القادة السياسيين والعسكريين الأميركان والعراقيين .

فالحرب من الناحية العملية لم تنته في العراق بعد ، فما زالت التفجيرات والسيارات المفخخة والانعدام الامني من المرتكزات الاساسية في هذا البلد المفجوع، والتضليل ينعكس في الادعاءات الامريكية بالانتصار وانجاز المهمة التي من اجلها غزت ومن ثم احتلت القوات الامريكية العراق، اي القضاء على الديكتاتورية والارهاب.

الرئيس الامريكي (باراك اوباما ) شارك بفاعلية مبالغ بها في مهرجان سياسي أباح التضليل وخداع الرأي العام الأميركي والعالمي ، عندما اعلن في خطابه الذي القاه في كارولينا الجنوبية خلال نفس التوقيت'((ان حرب العراق تمثل نجاحا باهرا تطلب انجازه تسع سنوات')). وبالغ في التضليل عندما قال في الخطاب نفسه '((القوات الامريكية تغادر العراق ورأسها مرفوع تاركة خلفها عراقا مستقرا وصلبا وصديقا لأمريكا)).'

8.أن الانسحاب العسكرى الأمريكى والذي عرف**(بإنسحاب للحدود )** ،يقيم من وجهة نظر أميركية شبه رسمية(بنصف نصر ونصف هزيمة)؟،إذ ستحتاج هذه القوات بدورها إلى معالجات نفسية وفنية واستراتيجية ذات طابع خاص وموارد كبيرة إضافية، لكنه **(سيقدم فوائد كثيرة للسياسة الأميركية ولقدراتها العسكرية ،لأن القدرات هذه ،مصممة في الأساس لإدارة صراعين دوليين فقط في آن واحد ؟)**،فإذا ما تحررت القوات الأميركية من الميدان العراقي ،وخفف وجودها في الميدان الأفغاني ،سيؤهلها لمواجهة صراع محتمل مع إيران مثلا؟،مما سيوسع مجال المناورة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية العليا عند الضرورة ،كذلك سيحرر الإدارة الأمريكية من عبء سياسي ومالى كبيرين. وبدلا من أن يكون هناك 170 ألف جندى سيوجد فقط سفارة أمريكية فى بغداد هى الأكبر فى العالم قوامها 16 ألف شخص،من بينهم جنودا ومقاولين فى الإنشاءات العسكرية والمدنية ولأغراض الحماية ، ووفقا لكثير من التحليلات فإن الأعباء المالية الضخمة التى تكبدتها الميزانية الأمريكية فى العقد الماضى كانت في معظمها نتيجة الاحتلال العسكرى للعراق، وهو ما أدى إلى ارتفاع المديونية الأمريكية إلى أرقام فلكية. ووفقا لتقديرات رسمية فإن تكلفة هذه الحرب تجاوزت ترليون دولار للخسائر المباشرة وأكثر من ترليون دولار للخسائر غير المباشرة ، فضلا عن تراجع الروح المعنوية للجنود الأمريكيين بوجه عام،. **وعليه من وجهة النظر الرسمية الأميركية ،أن الانسحاب العسكري من العراق أعتبر نقطة محورية فى السياسة الأمريكية فى الداخل والخارج معا.**

**مستقبل العلاقات الأميركية / الإيرانية وأثرها على الوضع العراقي**

9.مما لا يدعو للشك أن السياسة الأميركية بعد أحداث 11/9/2001 وجدت الحاجة ماسة للتعاون مع إيران للانتقام من حكومة طالبان في أفغانستان وضمن متطلبات مشروع تدمير العراق أيضا ،بحجة طبيعة النظام السياسي العراقي آنذاك وأهدافه المتقاطعة ومصالح الأمن القومي الأميركي /الأسرائيلي ، لتوافق الأهداف، ضانة خطئا أن الفوائد التي ستحصل عليها لا تقارن بالمرة بالفوائد التي ستجنيها إيران **،لقد تم الاتفاق على توفيق حركة الطرفين على المعبر الإستراتيجي نحو أفغانستان والعراق، وأن حتمية الصراع فيما بعد مضمونة النتائج للولايات المتحدة ،وقد غاب عن فكر المخططين الأميركيين أن عوامل الجغرافية والتاريخ والثقافة هي لصالح الطرف الإيراني ،عبر معطيات صراع سياسي/عسكري إيراني / عراقي بدأ منذ عام 606 قبل الميلاد وأستمر حتى تاريخنا المعاصر، وبفترات وأحقاب متعاقبة خلال هذا التاريخ الطويل ،وأن القيادة الإيرانية ليست بهذا الغباء كما تصوروه ؟!!!.**

من المعروف أن للولايات المتحدة مرتكزات أساسية لتحقيق مصالح أمنها القومي في العراق والمنطقة وأهمها **(الهيمنة على أنتاج وتسعير وتسويق النفط وكذلك ضمان الأمن الإسرائيلي )**،ذات الوقت الذي تتحكم في السياسة الإيرانية دوافع جيوبوليتكية صرفة ترى في العراق مجالها الحيوي الأول وفي الخليج العربي مجالها الحيوي الثاني ودونهما لا تستقيم مصالحها القومية ويجري ذلك تحت أغطية دينية مذهبية لتؤمن مصالحها القومية بكلف محدودة ،وهي ذات الأهداف للسياسة العيلامية والساسانية والصفوية والشاهنشاهية عبر تاريخ إيران السياسي والقومي .

10.بعدما أدركت إيران أن القدرات العسكرية الأميركية غير قادرة على إدارة وتنفيذ أكثر من صراعين أثنين على المستوى الدولي في آن واحد **، استثمرت إيران كل خزينها من الدهاء والخبرة السياسية في استثمار القدرات المادية والبشرية الأميركية لصالح تحقيق أهدافها القومية وبكلف أميركية باهظة مدخرة بذلك قدراتها لمنازلتها المتوقعة مع الولايات المتحدة بعد حين، وقد نجحت في ذلك**، بل زادت من تعقيد الموقف السياسي والعسكري الأميركي في العراق وأفغانستان عندما شنت عليها حربا غير نظامية بالنيابة ،من خلال عملائها والأحزاب والمنظمات الخاضعة بالولاء المباشر للسياسة الإيرانية في العراق وأفغانستان ،وباتت السياسة الأميركية كمغفل كبير وأن كان عملاقا .وبالإضافة لذلك كان للطموحات الإيرانية والتي تمثلت في مكاسبها الكبيرة في سوريا ولبنان والبحرين ومناطق أخرى في دول الخليج العربي واليمن وبأشكال وحجوم صغيرة في أماكن أخرى من المنطقة ،وبهذا تكون قد هددت معظم مصالح الأمن القومي الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وأثارت حفيظة القوى العربية المعتدلة كالعربية السعودية والمملكة الأردنية ومصر .

**لقد حفز المشروع النووي غير السلمي الإيراني كل مجسات الخطر للسياسة الأميركية والإسرائيلية، بل لكل سياسات منطقة الشرق الأوسط، لما يشكله من مخاطر جسيمة قادرة على تغيير الجغرافية السياسية للمنطقة بل سيترك أثارا سلبية مباشرة على السياسات الدولية ،إذ ستكون إيران بوابة للصراع الدولي الجديد ما بين الشرق (الصين وروسيا) والغرب (الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي)،**وعليه استشعرت مؤسسات صنع القرار الأميركية والإسرائيلية على وجه الخصوص خطورة ذلك وبدأت الجهات ذات العلاقة بحسابات دقيقة للموعد المفترض الذي ستتمكن إيران من صناعة قنبلتها النووية على الرغم من كل التحديدات والعقوبات التي فرضتها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا**، ومما زاد من خطورة هذا الموضوع ،أنه توافق مع صناعة وسائل إيصال تلك القنابل النووية ،كصواريخ شهاب 3 ذات بمدى 3000كم وشهاب 5 ذات بمدى 5000 كم ،وقد يكون عام 2012 وقتا مناسبا لذلك الحدث؟**مما يستدعي العمل وفقا لعدد من الخيارات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأميركية والإسرائيلية بالتعاون مع دول الاتحاد الأوربي للحيلولة دون بلوغ إيران هدفها بصناعة القنبلة النووية المنشودة ؟**هذا مما سينعكس على الساحة العراقية بشكل مباشر وغير مباشر ،بأعتبارها جزءا من ساحة الحرب الإيرانية** ،وعليه نرى بوضوح من خلال التصريحات الرسمية لكبار المسئولين العراقيين والإيرانيين،هذا التوافق في عرض الأراء والتصورات **.لقد صرح معظم أركان النظام السياسي الإيراني ومنهم الرئيس نجاد بأن إيران قد أعدت خططها لملأ الفراغ في العراق بعد انسحاب القوات الأميركية منه** ،ولا يخفى على أي مراقب حجم النفوذ الإيراني في العراق وقدرته على المشاركة الفاعلة في إدارة النظام السياسي العراقي بشكل مباشر وغير مباشر ،ناهيك عن القدرات الميدانية الفاعلة والمتيسرة لها من خلال العديد من تشكيلات وزارتي الداخلية والدفاع العراقية وفصائل من تنظيم القاعدة والمليشيات الحزبية من الأحزاب السياسية الدينية في العراق ومنها **(التي أنضويت ضمن العملية السياسية بشكل علني بعد الإنسحاب العسكري الأميركي من العراق وأنضمت عناصرها القتالية بالجيش والشرطة)** وغيرها،وعلى الرغم من الصراعات الشخصية والحزبية الظاهرة والمستترة ما بين مكونات الأحزاب السياسية العراقية الموالية للسياسة الإيرانية **لكنها في الحقيقة خاضعة عند الضرورة وبسيطرة عالية من قبل المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي ) وقيادة النظام الإيراني لتنفيذ الرغبات الإيرانية** ،عليه نرى الموقف الموحد مؤخرا لكل هذه الأحزاب من قضية تنفيذ الانسحاب العسكري الأميركي من العراق وعدم السماح ببقاء أية قوات تحت غطاء قانوني،والتحذير من مغبة سقوط النظام السياسي في سوريا ،**وأن ما نفذته السلطات الحكومية العراقية مؤخرا تجاه القوى الوطنية العراقية الرافضة للسياسات الإيرانية هو في الحقيقة تنفيذ للسياسة الإيرانية لملأ الفراغ في العراق لجعل المناوئين لإيران تحت المطرقة للحيلولة دون فسح المجال لتلك القوى من التحرك المفترض بالاتجاه المعاكس.**

11.ذات الوقت الذي تضاعفت فيه عمليات تهريب كميات متنوعة من الصواريخ خاصة صواريخ إيرانية نوع (أبابيل) التعبوية وأنواع أخرى من الأسلحة التي دخلت ولا تزال تدخل إلى محافظات العراق الحدودية كمحافظة ميسان ،وواسط لصالح المليشيات أعلاه، والذين تدربوا في إيران وفي لبنان على كيفية استعمالها بشكل فعال،،،مما يضعنا في موضع التحليل والربط المباشر للأحتمالية الصدام المتوقع ،ومن هذه الاحتمالات ،**أولا ،أذا ما تمكن الأميركيون وفقا لتطور موقف جديد للأنقلاب على القوة العراقية الخاضعة في معظمها للأحزاب الموالية لإيران من تعطيل تلك القدرات العسكرية العراقية ومنها تدمير مستودعاتها ،سيكون هناك تعويض سريع بالقدرات الذاتية لقوى تلك الأحزاب ،ثانيا ،أذا ما تطور ميزان القدرات العسكرية لقوى مضادة لإيران بعد الإنسحاب الأميركي من العراق وبالتوافق الأميركي مع متطلبات الأمن القومي العربي ،وأذا ما تطور موقف التحول لبعض المحافظات ذات الأغلبية السنية إلى أقليم مناهض للنفوذ الإيراني ،مع فرض تحديدات قاسية على القدرات العسكرية الحكومية ،سيكون هناك قدرات ذاتية للمليشيات الحزبية في التصدي للقوى العسكرية الناشئة الجديدة ،،ثالثا ،أذا ما تطور الموقف المحتمل في توجيه ضربات مؤثرة على المشروع النووي الإيراني ستوفر هذه الأعتدة قدرات مؤثرة لمليشيات الأحزاب الموالية لإيران للتعرض على الأهداف المهمة لدول الجوار العربي في الكويت والعربية السعودية بصورة خاصة،رابعا، أذا صدق بما وعد به رئيس الحكومة المالكي مؤخرا في واشنطن وأنحاز لها ،وتطور موقف هيمنة حزب الدعوة بقيادة المالكي على القدرات العسكرية العراقية بشعور من الأستئثار لضمان المصالح الشخصية له ولحزبه طمعا بالسلطة وخروجه عن النهج المباشر للسياسة الإيرانية ستتوفر لمليشيات الأحزاب قدرات ذاتية وآنية للحيلولة دون أنفراد المالكي وقواته عن تلك السياسة ،خامسا ،تعتبر هذه الصواريخ والأعتدة قدرات جاهزة لدعم القوات النظامية للنظام السوري أذا ما تعرض لمخاطر التصدي الداخلي والخارجي في ظل حصار محتمل لأضعافه.**

**الموقف السياسي والأمني في سوريا وأثره على الموقف العراقي**

12.أن المصالح القومية المشتركة التي تربط ما بين السياستين السورية والإيرانية قد جعلت من النظام السوري مرتكزا للذراع الإيراني الطويل نحو البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل والمتمثل بحجم وقوة حزب الله اللبناني الذي يؤمن حقيقة بنظرية ولاية الفقيه الإيرانية والتي يشكل من الناحية العملية امتدادا للنظام السياسي الإيراني في لبنان لتحقيق ذات الأهداف الإستراتيجية ،فنظرية إسقاط النظام السوري الحليف الإستراتيجي للنظام الإيراني تشكل من وجهة النظر الأميركية سقوط وانهيار الركيزة الأساسية للجسر الإيراني ،وعليه بات موضوع انهيار النظام السياسي السوري ضرورة أساسية للبدء بمواجهة إيران من الناحية العملية والمباشرة،لقد أفصحت العديد من القيادات العراقية الموالية لإيران عن تلك المخاوف الإيرانية من خسارتها للنظام السوري ، لاتضحت المخاوف الإيرانية جليا من هذا الافتراض،حين جرى التنبيه إلى أن نظاما سياسيا مناهضا لإيران سني النزعة والمعتقد ،سيحل محل النظام السوري العلماني بالقيادة العلوية ( من الطوائف الشيعية ) بحكم أن غالبية المجتمع السوري من السنة ،وعليه يتوقعون حربا سنية تجاه الحكم الشيعي في العراق والموالي لإيران ، ثأرا من عمليات وسياسات اضطهاد سنة العراق ،وفق توافق أميركي /عربي في تنفيذ إستراتيجية دحر النفوذ الإيراني في العراق كتحصيل حاصل لأية مواجهة سياسية /عسكرية مع إيران ،وعليه نرى حجوم وأشكال التعاون شبه المطلق بات ينفذ عمليا ما بين النظامين العراقي والسوري على عكس ما كان يطرح من سلسلة من الشكاوي العراقية ضد سوريا سابقا ،ومنها تزويد النظام السوري بالعتاد الحربي ، وبعدد غير قليل من الخبراء بوسائل مموهة ،ذات الوقت الذي جرت فيه سلسلة طويلة من الاستفزازات والإجراءات الحكومية العراقية في تقليص مساحات العمل السياسية والإدارية للقوى العراقية المشاركة في النظام والدولة والرافضة للسياسات الإيرانية ،وهذه الحملة الشعواء على مناصري دعوة العمل بالنظام الفدرالي مؤخرا في محافظات صلاح الدين والانبار وديالى وغيرها .

**طبيعة القدرات الدفاعية والأمنية العراقية**.

13.على الرغم من التحسن الواضح في الموقف الأمني العام مؤخرا إلا أنه يوصف بالوضع الأمني القلق،لوجود احتمالات وحالات متكررة في خرق الأمن العام العراقي وهذا يأتي بعد أكثر من 8 سنوات،ولعوامل عديدة ومختلفة **يمكن توصيف القوات المسلحة العراقية بمؤسساتها الأمنية والدفاعية الحالية بقوات من الدرجة الثالثة ،إذ بنيت على أسس خاطئة ولم تراع المبادئ الأساسية لبناء أية قوات وطنية محترفة ،وأهم هذه المبادئ ،الهدف الوطني الموحد الذي ينتج مرتكز المعنويات ،وكذلك مبدأوحدة القيادة ،الذي ينتج عنه مرتكز الضبط العسكري ،المبدأ الثالث ،التخويل المتدرج بالصلاحيات والذي ينتج منه عامل أساسي ألا وهو تحمل المسئوليات القيادية ،فمعظم مرتكزات بنائها كانت ولا زالت غير رصينة وقابلة للتصدع إلى درجة مقلقة أو غير مضمونة ، لأنه بدون هذا المبادئ والمرتكزات فلن تتمكن هذه القوات من أداء مهامها الوطنية** ،إضافة إلى أن القوة العسكرية في بيئة الشرق الأوسط هي التعبير المباشر عن القوة السياسية للدولة ، أن أدوات الدول في تحقيق أمنها الوطني ، هي قواتها الأمنية المتمثلة بالجيش وقوات الشرطة على اختلاف صنوفها ، فتشكيل القوات الدفاعية والأمنية العسكرية الجديدة في العراق بشكل عام كان يتناقض ومبادئ وأسس بناء القوات المهنية الوطنية كما ذكرنا،، فالقوات المسلحة والقوى الأمنية هي أداة تنفيذ القوانين وضمان سيادتها وسريانها على المواطنيين كافة،إذ يتوجب عليها أن تكون تلك القوات مستقلة ومحايدة وفوق الميول والاتجاهات السياسية والصراعات الحزبية ،ليتسنى لها بسط الشرعية القانونية على جميع العراقيين دون تمييز بسبب العرق أوالدين أو الطائفة ،إلا إن الواقع يثير الكثير من الشكوك ، **فطبيعة القوات الأمنية والعسكرية العراقية الحالية على الرغم من التقدم الملحوظ في الإعداد والتدريب ،ألا أنها تفتقر إلى الكثير من التوصيف الاحترافي والأخلاقي وتفتقر إلى مقومات النجاح المضمون، فالنسبة الكبيرة منها تتصف بالطائفية وغير محترفة وغير موحدة بالولاء بل تعتبر قوات تابعة لمراكز قوى سياسية متصارعة من أجل مصالح محدودة وذاتية ولصالح أهداف تتناقض والهدف الوطني الأساسي ،ويشكل بعض منها ثغرات خطيرة تهدد الأمن الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر ،ومن ناحية وصف القدرة القتالية فتوصف (إنها قوات بحاجة إلى منظومات قيادة وسيطرة متطورة وفاعلة وإلى قدرات متكاملة ذات مرونة عالية)،إذ يفتقر معظمها إلى الخبرة في التخطيط والتنفيذ ،وإلى عقيدة قتالية محددة وإلى سياقات العمل الفنية والتدريبية والقتالية ،وإلى الحنكة والثقة بالنفس ،لكسب ثقة الشعب بها،وتفتقر كذلك إلى الخبرات الإدارية والبنى التحتية على المستويات كافة ،ناهيك عن افتقارها للصنوف الساندة كالمدفعية والدفاع الجوي وغيرها،والأخطر إنها لا تمتلك قوة جوية فاعلة.**

**المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية دون الدعم العسكري الأميركي**

14.كانت القدرة العسكرية الأميركية تشكل قدرة الردع المضمونة للأمن الوطني العراقي خلال السنوات التسع الماضيات،**وحين أنسحبت القوات الأميركية من العراق ،أنكشفت القدرات العسكرية والأمنية العراقية ،كقوات مشاة خفيفة تفتقر إلى الأسلحة الثقيلة والقدرات الحركية ،والأسناد الناري للمدفعية وطيران الجيش والقوة الجوية ومنظومات الدفاع الجوي والقيادة والسيطرة المتطورة ،مع قدرة نهرية بسيطة جدا تكاد تشكل قوة خفر سواحل ليس ألا ،وعليه نجد هناك إشكالية كبيرة في قيمة الردع الحالية للدولة العراقية والتي تجردت من غطاء القدرات الأميركية على جميع المستويات الإستخبارية والجوية والبحرية وفي مجال الدفاع الجوي وخدمة تقنيات القيادة والسيطرة ،ولم يعد هناك ما يعوضها عمليا** ،وقد يكون السؤال المطروح ،هل أتفاقية الشراكة الأميركية / العراقية الجديدة تضمنت ضمانات معقولة لإستمرار ذلك الردع بشكل وآخر وبأي مدى ؟؟ في ظل تصاعد واضح في النفوذ الإيراني في كل معظم الساحة العراقية لإملاء فراغ القوة الأميركية ؟؟؟ وهل هناك ضمان من عدم وجود تهديد أمن داخلي سيتصاعد مقابل الثغرات الواسعة في مجال المعلومات والمراقبة والإسناد التي أحدثها الإنسحاب ،من قبل التنظيمات الإرهابية المختلفة وبدوافع خارجية لتهديد الأمن الوطني العراقي ؟؟ وبحجج وأشكال وفي مناسبات محتملة أو بأساليب جديدة ؟وهل لهذه القدرات العراقية الأمكانيات اللازمة لفرض السلطة المركزية ،أذا ما توسعت عمليات المطالبة بتحول العديد من المحافظات إلى أقاليم متعددة ؟؟. في ظل عدم توافق سياسي لأركان النظام السياسي العراقي الحالي ،مع استمرار محاولات توغل سياسي لبعض القوى السياسية الرئيسية المتنافسة للهيمنة على تلك المؤسسات العسكرية والأمنية ولبعض من تشكيلاتها المسلحة،مما جعل بعض التشكيلات والمؤسسات العسكرية الحالية ستكون مع الأسف جزءا من مشكلة الأمن الوطني ،بل من الممكن أن تتحول بعض مكوناتها أذرعا للصراعات السياسيةالحالية ضمن المكونات الأساسية للنظام السياسي الحالي.

**ملامح الإستراتيجية العسكرية العراقية بعد الإنسحاب الأميركي**

15.من خلال ما أعلن في واشنطن مؤخرا عن العمل بإستراتيجية شراكة بعيدة المدى ما بين العراق والولايات المتحدة ، **فالعراق بدوره الجديد ما بعد الإنسحاب ،سيكون جزءا من التحول الإستراتيجي الأمريكى الجديد في المنطقة،** الذي بدأ منذ بداية عام 2011 في التصدي للنفوذ الإيراني في العراق والمنطقة العربية بإستراتيجية جديدة وبكلف سياسية ومادية معقولة ،وفق معادلة صعبة جدا تفوق قدرة السياسة العراقية الحالية بشخوصها وسياساتها ،،،،هذه الشراكة التى تلزم الطرفين بالتعاون فى مجالات عديدة من بينها المجال العسكرى والأمنى والدفاعى فى إطار علاقة بين بلدين (مستقلين وليس علاقة احتلال وهيمنة كما كان الوضع فى السنوات التسع الماضية ؟؟). **وهنا تبرز المشكلة العراقية**، **بمعنى كيف سيتصرف العراق كبلد مستقل منوط به الدفاع عن نفسه وعن موارده وحماية شعبه فى بيئة إقليمية متخمة بالتحديات الجسام إذ يسود الظلام والضباب آفاق الحاضر والمستقبل على السواء**. على الرغم من أن تصريحات المسئولين العراقيين وإن أعطت للانسحاب الأمريكي أبعاده الايجابية، إلا أنها لم تتجاهل تبعات ما بعد الانسحاب. فعلى سبيل المثال وفى الواقع الأمنى تحديدا، حيث كان 170 الف جندى امريكى مسلحين بأفضل التقنيات وأكثر الأسلحة تطورا ومعهم عدة اَلاف من المتعاقدين الأمنيين والحاصلين على حصانة قانونية يقومون بالسيطرة على الوضع الأمنى العراقى وحمايته من أطماع خارجية وداخلية متربصة لأي ثغرة متاحة، **فإن وجود ما يقرب من 900 ألف جندى وضابط عراقى موزعين بين الشرطة والقوات المسلحة وحماية المنشاءات النفطية والحمايات الخاصة للمسئولين،إذ يعدون غير كافين بمفردهم وبدون تعاون أمريكى فى تحقيق مستوى أمنى أفضل**. ومؤخرا كمحاولة لترصين الوضع السياسي والأمني للنظام السياسي العراقي ،تم وبتوجيه وضغط خارجي تجنيد الآلاف من المليشيات في فرق الجيش الثلاث المتواجدة في بغداد التي أفرغت من العسكريين العرب السنة وكذلك ضمن الفرقة الثانية في الموصل مقابل حل جيش المهدي رسميا،أضافة لمنح رتب لآلاف جدد من المليشيات من رتبة رائد فما دون (ضمن دورات دمج المليشيات بالجيش )وتم تنسيبهم لمناصب الإستخبارات في الجيش والشرطة ،من ناحية القدرات الرئيسية إذ تبدو الصورة كالحة ومقلقة جدا في موضوع حماية الأجواء العراقية، حيث لا يتوافر للعراق الاَن قوات جوية سوى عدد محدود جدا من طائرات تدريب ونقل وهليكوبترات وكذلك عدم وجود قوات دفاع جوى ولا أنظمة رادار متطورة، وحتى ما تركه الأمريكيون فى هذا السياق لكى يستفيد منه العراقيون ليس بكاف، ويحتاج زمنا غير قصير لتدريب ملاكات عراقية عليه. ولا يعرف بالضبط إذا ما كانت اتفاقية الشركة الإستراتيجية الجديدة قد عالجت هذا الأمر الخطير أيضا أم لا ؟،وكذلك **ليس هناك تأكيد عملي على ما صرح به رئيس الحكومة في واشنطن على أن الانسحاب الأمريكى لا يعنى أن العراق بات مستباحا للإيرانيين ؟، كذلك ما الذي يضمن من عدم تدخل إيران؟ أو يتمكن من منعها من التدخل** ؟،**كذلك أن الارتباط الامنى والدفاعى بين العراق والولايات المتحدة لا تعنى موافقة بغداد على أن تضرب واشنطن إيران عسكريا بسبب برنامجها النووى أو أن توجه ضربة عسكرية لسوريا على خلفية رفض حكومة الأسد وقف العنف والقتل للشعب السورى؟**. **ومن الواضح أن العراق من المتعذر عليه الحفاظ على نوع من التوازن الدقيق فى علاقاته مع إيران ومع الولايات المتحدة فى اَن واحد في ظل مواجهة سياسية واقتصادية وكذلك عسكرية محتملة بين الطرفين ،وأن مرحلة التوازن ما بين مصالح إيران وأميركا قد أنتهت ،والتي أجادها النظام السياسي العراقي الحالي وبصورة خاصة رئيس الحكومة خلال المدة المنصرمة ،فغدا أما أن يكون العراق مع الولايات المتحدة أو يكون بالضد منها لصالح إيران ؟وهذا ما يعكس المشكلة السياسية على دور القوات المسلحة العراقية بمؤسستيها الأمنية والدفاعية وهي معضلة صعبة ومعقدة جدا..**

**التحليل العام**

16.يمكن الخروج بالاستنتاجات العامة التالية والتي ستنعكس على الخيارات للإستراتيجية العسكرية :-

\*..أن حقيقة الانسحاب الأميركي من العراق وفقا للتخطيط الأساسي وما أستجد من ضرورات داخلية تخدم السياسة الحالية للإدارة الأميركية هو (انسحاب حدود ) للحيلولة دون تمكن إيران في حالة اندلاع أية أنواع من المواجهات العسكرية ما بين الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل وما بين إيران من التأثير المباشر بواسطة قدراتها العراقية على القوات الأميركية في العراق ،ذات الوقت الذي لم ولن تتخلى الولايات المتحدة عن مصالحها في العراق .

\*.باتت مؤشرات سلسلة الضربات العسكرية الجوية والصاروخية الأميركية /الإسرائيلية وشيكة الوقوع بل محتملة ضد المواقع النووية الإيرانية، وضمنها كضرورات للنجاح، تدمير منظومات الدفاع الجوي والقيادة والسيطرة الإيرانية ووسائل النقل الإستراتيجي،مما لا يستثني ذلك السماء العراقية لمرور الطائرات والصواريخ الجوالة .

\*.قد تشكل عملية سقوط النظام السياسي السوري ضرورة إستراتيجية لضمان نتائج المواجهة مع إيران .

\*.أن إيران تنظر بقلق شديد نحو مقومات وصلابة نفوذها في العراق ،مما يدعوها لتفعيل حربا طائفية تستثمر فيها بساطة الرأي العام العراقي الشيعي الذي تتحكم به العاطفة الدينية وسيكون ذلك على حساب المصالح الوطنية الأخرى .

\*. .تعاظم عمليات الإقصاء والتهميش التي تنفذها الدوائر الحكومية والسلطوية في العراق تناغما ولمتطلبات السياسة الإيرانية تجاه القوى الرافضة للنفوذ الإيراني في العراق بحجج تعكسها نظرية المؤامرة ،وبغطاء من الكراهية الراسخة عندهم لنظام البعث وكغطاء قانوني أيضا باعتبار أن حزب البعث محظور دستوريا ،مع خلق حالة من الرعب لكل من يتصدى للنظام ،وما أعلنه وتوعد به رئيس الحكومة وما نفذه في تفعيل ما يسمى (المسائلة والعدالة )كأنه أعادة لصفحات من تاريخ محاكم التفتيش للكنيسة الكاثوليكية التي طغت على السياسة الأوربية أبان الفترة المظلمة،**وقد تعلن أحكاما عرفية لا ينجو منها حتى المشاركين بالعملية السياسية بشكل مباشر من الكتلة العراقية بالوقت الذي يظهر هؤلاء السياسيون بحالة من القلق والارتباك** ،علما أن للمنطقة الخضراء ثلاث مداخل رئيسية بسيطرة رئيس الحكومة شخصيا .

\*.أن ردود الفعل والمخاوف المتعاظمة في الأطراف الوطنية العراقية الرافضة للنفوذ الإيراني وللسياسة العراقية الجديدة يجعلها أكثر حدة وقدرة على المواجهة بعد نفاذ صبرها وفقدان الأمل للعيش بكرامة ،إذ بلغت أعداد المعتقلين للحملة الأخيرة ومن مصادر عليمة بلغت بضعة آلاف من الضباط والبعثيين السابقين ناهيك عن حجم المعتقلين السابقين الموزعين على مئات من السجون المختلفة المتوفر للحكومة العراقية ولوحدات وزارتي الداخلية والدفاع والذي يقدر عددهم بعشرات الآلاف معظمهم دون إدانة قانونية وعليه يتوقع حدوث مصادمات دموية واسعة .

\*.**أن حالة الخوف والتوتر بادية بوضوح على القوات العراقية بشكل عام على ضوء تطور الأحداث في العراق والمنطقة بعد تنفيذ قرار الانسحاب العسكري الأميركي من العراق** ، والكثير منهم يخشون من عواقب تحمل التبعات السياسية للنظام الحالي ،مما يجعل النسبة المحتملة للمنفذين منها لمواجهة المحتجين المفترضين محدودة ومؤقتة وفقا لتطور الموقف العام ومنها الموقف الأميركي من الأحداث في حالة اندلاعها .

\*. يتوقع في حالة تنفيذ ضربات جوية وصاروخية على المواقع الإيرانية تخلى العديد من المسئولين السياسيين والأمنيين العراقيين عن مواقعهم بحجج مختلفة، وفيما أذا كانت ردود الفعل العسكرية الإيرانية ضعيفة سيتضاعف عدد هؤلاء ،مقابل تعاظم دور القوى العراقية الرافضة للنفوذ الإيراني وسيتم الاستيلاء من قبلهم على العديد من المراكز العسكرية والأمنية.

\*.أن تعاظم الخلاف ما بين حكومة الإقليم الكردي والحكومة المركزية قد يؤدي إلى تطورات ميدانية خطيرة ،قد تتيح للزعامة الكردية الفرصة للاستيلاء العملي على مناطق واسعة من المناطق التي يطالبون بها في كركوك وخانقين وجلولاء ونينوى لخدمة الهدف القومي بالانفصال .

\*.هذا الانسحاب الأمريكى الذى سيغير بدوره كثيرا من المعادلات العراقية والإقليمية، وسيثير فى الوقت نفسه كما هائلا من التساؤلات والإشكاليات تتعلق بالمستقبل من كافة الجهات ،مما يعزز الدور العربي للمساهمة في أعادة بناء العراق بصورته العربية بعيدا عن الهيمنة الإيرانية التي أبعدته عن محيطه العربي .

**الخيارات الإستراتيجية المحتملة للمؤسسات العسكرية العراقية القادمة**

**17.من خلال ما عرضناه أعلاه ستواجه القوات المسلحة العراقية معضلات صعبة ومعقدة جدا لمواجهة الاحتمالات السياسية والأمنية المختلفة ،وبلا شك أن إنعكاس أية إستراتيجية سياسية مضطربة على مؤسسات القوات المسلحة سيكون مكلفا جدا وقد يؤدي إلى أنهيار شبه كامل لها ،**ومن خلال تحليلنا للمعضلة السياسية العراقية يمكن الخروج بالاستنتاجات المعقولة لخيارات الإستراتيجية العسكرية العراقية وكما يأتي :-

**الخيار الأول**

**أذا ما ألتزمت الحكومة العراقية الحالية بأتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية ،في ظل تصاعد التوتر بالعلاقات الأميركية /الإيرانية ،وزيادة في معدل تهاوي النظام السوري في دمشق.**

**يتوجب على المؤسسات الأمنية والدفاعية تبني إستراتيجية تهدف إلى ما يأتي:-**

\*.ضبط الحدود الدولية والحيلولة دون أختراقات تهدد الأمن الوطني العراقي وخاصة مع كل من إيران وسوريا.

\*.التصدي لكل مظاهر التسلح والأعداد العسكري التي تبديها الكثير من التنظيمات المسلحة والمجموعات الخاصة التي توالي السياسة الإيرانية بشكل مباشر وغير مباشر.

\*.تفعيل النشاط الأمني بما يضمن الحيلولة دون المساس بالأمن الداخلي وللحد الأدنى الممكن .

\*.الحيلولة دون ظهور مقومات عملية لإنجاح مشاريع تحول عدد من المحافظات إلى أقاليم ،والأبقاء على القوات المحلية ضمن سيطرة القيادات المركزية .

\*. السيطرة على المناطق الإدارية المحاذية للأقليم الكردي والتي تقع ضمن خارطة الطموح القومي للحزبين الكرديين الحاكمين.

\*.الإلتزام بمناهج التسليح والتدريب الأميركية والحصول على ضمان ردع أميركي من التهديدات الخارجية .

**الصعوبات والمعوقات:-**

\*.لعدم توفر القيادة الموحدة ،سيفتح ذلك الكثير من الثغرات من ناحية المعلومات والفعاليات الميدانية والتي تحول دون تحقيق الأهداف أعلاه وتهديد الأمن الداخلي ،بتسهيل عمليات الأختراق للزمر التخريبية والانتحارية التي ستستهدف الرموز الحاكمة الكبيرة وخاصة القريبة من صنع القرار ومن القيادات الرئيسية لحزب الدعوة الحاكم.

\*.صعوبة السيطرة على الحدود الدولية لوجود الكثير من الأختراقات في القوات النظامية من قبل الأحزاب والمليشيات الخاضعة للنفوذ الإيراني ،مما يسمح بإستمرار تهريب الأسلحة وخاصة الثقيلة منها كصواريخ (أبابيل ) الإيرانية الصنع أو التي تحور محليا.

\*.إنشقاق العديد من مكون التشكيلات العسكرية إذا ما أجبرت على تنفيذ المهام أعلاه وفقا لتوجيهات سياسية وعقائدية مختلفة وأن كانت ضمن المكون السياسي العراقي ،وكذلك توقع القيام بعمليات أغتيال للقيادات العليا.

\*.تفعيل المحفزات السياسية(ضمنها تعطيل البرلمان والحكومة ) والدينية والأمنية لتفعيل حربا طائفية بأشكال متعددة ،لتأزيم الوضع الداخلي بقوة لتأمين مسببات أنهيار الحكومة القائمة.

\*.أحتمالية عالية لتنفيذ محاولات تعكس أنماطا مشابهة للإنقلابات العسكرية أو أشكالا من حالات التمرد أو العصيان بصدد التغيير السياسي المباشر ،لصالح السياسات الإيرانية والتي لن تسمح بأي شكل من الأشكال من خسارتها لهذه المكتسبات الإستراتيجية المهمة جدا التي حصلت عليها ..

**الخيار الثاني**

**أذا لم تلتزم الحكومة العراقية بوعودها وألتزاماتها في موضوع الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة نتيجة تأثيرات سياسية وأمنية وعقائدية وإيرانية .**

**عليه يتوجب على المؤسسات الأمنية والدفاعية تبني إستراتيجية تهدف إلى**:-

\*.توسيع التشكيلات الأمنية والعسكرية الدفاعية بما يضمن سد ما يمكن من الثغرات الأمنية والفنية بالتحول إلى ما يعرف (بالتوسع الأفقي للقوة)،مما يتطلب حالة مشابهة للنفير العام،وتوسيع عمليات دمج المليشيات الحزبية الموالية لإيران في القوات الأمنية والدفاعية وبالتركيز على القوى الشعبية ذات العقيدة الدينية الواحدة، قدر الإمكان وخاصة الموالية للسياسة الإيرانية منها،مما يتطلب أبعاد أو تسريح معظم العسكريين والأمنيين من الطائفة الأخرى.

\*.أتخاذ إجراءات عنيفة تهدف إلى خلق حالة الرعب وعدم الإستقرار للقوى المناهضة للنظام السياسي وللنفوذ الإيراني في العراق ،وتنفيذ حملات واسعة لأعتقال أكبر عدد ممكن من تلك القوى ،ويرافقها إجراءات قانونية مزيفة لإلصاق التهم بالخيانة العظمى أو دعم الإرهاب للعناصر القيادية في القوات المسلحة الذين يعارضون هذه الإجراءات .

\*.تنشيط عمل المليشيات الحزبية الخاصة بما يضمن خلق تهديدات جدية وبساندة القوات المسلحة العراقية المباشرة وغير المباشرة ،نحو مصالح الولايات المتحدة داخل وخارج العراق ،وأخضاع السفارة الأميركية وقواها إلى رحمة هذه المليشيات وبأساليب تبعد التهمة عن تلك المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية.

\*.العمل على نزع أسلحة القوة العسكرية والأمنية في المحافظات التي تتبع سبل التحول إلى أقليم خارج هيمنة السلطة المركزية ،وتشتيت تواجدها بأعادة تنسيبها في أماكن متفرقة وبعيدةعن مراكز تلك المحافظات أو تسريحها .

\*.توسيع التعاون مع الجانب الإيراني وتفعيل نفوذ القوى الخفية الإيرانية في العديد من المؤسسات الأمنية والدفاعية العراقية ،لتجاوز التحديدات التي تفرضها القدرة الأميركية في المنطقة.

\*.أتباع سياسات جديدة في تسليح وتدريب القوات العراقية بما يضمن عدم تحكم المصادر الأميركية في هذا الاتجاه.

**الصعوبات والمعوقات**

\*.تواجد حي لأشكال مختلفة من القدرات العسكرية الأميركية ضمن المحيط العراقي ،التي يمكن أن تتدخل بصور وحالات متعددة .

\*.من خلال التأثير السياسي يمكن للولايات المتحدة تفعيل قدرة القوى الكردية في داخل الأقليم وخارجه من خلق معضلات تعبوية وعملياتية صعبة أمام القدرات العسكرية والأمنية للسلطة المركزية.

\*.ستعمل الولايات المتحدة على مستويات مختلفة لتشجيع عدد من مجالس المحافظات بالمطالبة بالحق الدستوري الذي يسمح لها بالتحول إلى أقاليم ،مما سيعرض السلطة المركزية وقواتها إلى مجابهات صعبة ومكلفة سياسيا وأمنيا.

\*. من الممكن للولايات المتحدة ألحاق الأذى بالسياسة العراقية من خلال تفعيل البند السابع لميثاق الأمم المتحدة ،والتلويح بإسقاط الحكومة وفقا للقانون الدولي ،وتعريض قدراتها العسكرية والأمنية لمواجهات خارج قدراتها ،مما سيؤدي إلى أنهيارها قبل أية مواجهة مفترضة .

\*. في حالة توجيه ضربات عسكرية مباشرة لمواقع المشروع النووي الإيراني وما يتبعه من أهداف تكميلة ،ممكن أن تشكل بعض المواقع القوى الخفية الإيرانية في العراق ومنها بعض القوات العراقية ذات صفة مشتركة كأهداف ذات توصيف (عدو).

\*.في حالة شمول قسم من القوات العراقية النظامية وشبه النظامية بجدول الضربات الأميركية ،سيعرض القوات العراقية العسكرية والأمنية إلى حالة الأنهيار المحتوم ،ومنها ما سيتحول إلى مليشيات حزبية ،ومنها ما سيترك العمل فيها ،وستعمد بعض القيادات للهرب خارج البلاد لتجنب الإجراءات القانونية ضده.

**الخيار الثالث**

**أذا حاول النظام السياسي العراقي ممثلا بالحكومة أعتماد سياسة توفيقية أو مضللة ما بين ضغوط السياستين الأميركية والإيرانية ،مما يجبر المؤسسات الدفاعية والأمنية على أتباع إستراتيجية ذات أهداف غير واضحة أو متضاربة .**

\*.الأهداف المتضاربة تحمل القيادات العليا نتائج الأخطاء السياسية ،مما يجبر عددا منها إلى الأستقالة أو الهروب خارج البلاد والعمل على تقديم المببرات الكافية للنجاة من أية عقوبات مستقبلية محتملة .

\*.ستغلب صفة عدم الجدية في تنفيذ الأوامر خشية من سوء الفهم المحتمل من قبل الأطراف المتناقضة ضمن القيادة السياسية أو ضمن أركان النظام للمهام الموكلة للقادة والآمرين.

\*.العمل وفق صيغ وسياقات غير رسمية أو واضحة (كالأعتماد على الأوامر الشفوية بدلا من الأوامر التحريرية لتجنب الأحراج السياسي للحكومة ) سيجبر عددا من القيادات العسكرية والأمنية وخاصة التي تنتمي للمكونات السياسية الكردية والليبرالية والمتنافسة إلى تسريب المعلومات المهمة والسرية للأحزاب التي ينتمون أليها بشكل رسمي أو غير رسمي ،مما سيكشف أمن الخطط وسيضاعف مخاطر القيادة العليا للقوات المسلحة ،وعليه من المتوقع إجراء الكثير من قرارات الأعفاء من المناصب أو الأحالة على التقاعد أو الأحالة إلى القضاء العسكري لعدد غير قليل من تلك القيادات المرؤوسة ،وعليه سيرتبك النهج العام للمؤسسات الدفاعية والأمنية ويصيبها الشلل.

\*.نتائج الإجراءات المحتملة أعلاه ستقوض الكثير من مسببات التماسك الحالي للقيادات والتشكيلات القتالية مما يعرض المؤسسات العسكرية والأمنية للإنهيار السريع مما سيفقد القائد العام زمام القيادة والسيطرة مقابل ظهور قيادات حزبية متداخلة لا تأتمر ألا بأوامر وتوجيهات مراجعها السياسية الأصلية .